AALCO/62/BANGKOK/2024/SD/S10

للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية

البيئة والتنمية المستدامة

الأمانة العامة لمنظمة آلكو

29- سي، ريزال مارغ،
ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،
نيودلهي - 110021
(الهند)

البيئة والتنمية المستدامة

المحتويات

أولاً. مقدمة 1

ثانياً. موضوعات للمداولات المركزة 2

ثالثاً. صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي 3

أ. مقدمة

ب. مداولات الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو

ج. الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (3-INC)

1. مداولات الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (3-INC)
2. التحديات الرئيسية والقضايا الخلافية
3. التقدم المحرز في عناصر محددة من المعاهدة

د. الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (4-INC)

1. مداولات الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (4-INC)
2. التحديات الرئيسية والقضايا الخلافية
3. التطورات القانونية والإجرائية
4. التقدم المحرز في عناصر محددة من المعاهدة

ه. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو واقتراحاتها

رابعاً. النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ 13

أ. تمهيد

ب. مداولات الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو

ج. مؤتمر دبي لتغير المناخ (30 تشرين الثاني / نوفمبر - 13 كانون الأول/ ديسمبر 2023 في دبي، الإمارات العربية المتحدة)

د. نحو مؤتمر باكو للتغير المناخي 2024م (11-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، باكو، أذربيجان)

ه. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها

الملحق الأول المذكرة التوضيحية الواردة من مملكة تايلند

الملحق الثاني مشروع القرار الذي أعدته الأمانة العامة

أولاً. مقدمة

1. شاركت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آلكو) بنشاط في القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة منذ سبعينيات القرن العشرين. بدأت هذه المشاركة في الدورة السنوية الخامسة عشرة في طوكيو في عام 1974م، عندما اقترحت حكومة الهند دراسة القانون الدولي المتعلق بالبيئة البشرية. تم التدقيق في هذا الموضوع على مر السنين تحت عناوين مختلفة بما في ذلك القانون البيئي وحماية البيئة وحركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED). أثرت التطورات المعاصرة ذات الصلة على المناقشات في الجلسات السنوية المختلفة.

2. كان اعتماد بيان المبادئ العامة للقانون البيئي الدولي في الدورة السنوية الحادية والثلاثين في إسلام أباد في باكستان عام 1992 معلماً بارزاً في هذه الرحلة. سلط هذا البيان الضوء على الصلة الجوهرية بين البيئة والتنمية، معتبراً إياها شاغلاً جماعياً للبشرية. عزز أيضاً مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (CBDR)، مؤكداً أن إنفاذ المعايير البيئية من قبل البلدان النامية يجب أن يتماشى مع قدراتها والتزاماتها (الدورة السنوية لمنظمة آلكو في عام 1992).

3. روجت منظمة آلكو بنشاط بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 للتصديق على اتفاقيات ريو الثلاث: اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ لعام 1992 (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 (CBD) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994 (UNCCD). تحولت مناقشات آلكو بمجرد دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ نحو التطورات القانونية داخل مؤتمر الأطراف لهذه الاتفاقيات الدولية. شاركت المنظمة أيضاً في مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ولجنة التنمية المستدامة (CSD).

4. أولت آلكو اهتماماً خاصاً بموضوع البيئة والتنمية المستدامة من خلال ثلاث اجتماعات مخصصة على الأقل. تشمل هذه الاجتماعات مناقشات حول "الوسائل الفعالة للتنفيذ والإنفاذ وتسوية النزاعات" (أكرا، الدورة السنوية الثامنة والثلاثون في عام 1999) و"البيئة والتنمية المستدامة" (نيروبي، الدورة السنوية الرابعة والأربعون في عام 2005) و"البيئة والتنمية المستدامة" (دار السلام، الدورة السنوية التاسعة والأربعون في عام 2010).

5. ظل موضوع البيئة والتنمية المستدامة موضوعاً محورياً في الدورات السنوية اللاحقة لمنظمة آلكو. تشمل هذه الدورات الدورة الخمسين في كولومبو (2011) والحادية والخمسين في أبوجا (2012) والثانية والخمسين في نيودلهي (2013) والثالثة والخمسين في طهران (2014) والرابعة والخمسين في بكين (2015) والدورة الستين في نيودلهي (2022). تطورت المناقشات في هذه الجلسات مع تطور التحديات البيئية العالمية، وتكيفت لمعالجة القضايا المعاصرة الأكثر إلحاحاً.

6. شكلت الدورة الستون في عام 2022 علامة بارزة، حيث ركزت على مجالين حاسمين من مجالات الاهتمام البيئي: (1) تلوث الهواء عبر الحدود مع التركيز بشكل خاص على العواصف الرملية والترابية (SDS) والتلوث الضبابي و(2) حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق خارج الاختصاص الوطني (BBNJ). أعربت الدول الأعضاء خلال الجلسة العامة عن تقديرها للموجز الشامل الذي أعدته الأمانة حول هذه

المواضيع مع الاعتراف بأهميتها وصلتها بالمشهد البيئي العالمي الحالي. أبرزت الدورة السنوية الحادية والستون التي عقدت في بالي بإندونيسيا في عام 2023 قضيتين بيئيتين حاسمتين: (1) المفاوضات الجارية داخل هيئة التفاوض الحكومية الدولية (INC) بشأن إنشاء صك دولي ملزم قانوناً لمعالجة التلوث البلاستيكي، مع التركيز بشكل خاص على البيئة البحرية و(2) المبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ التي نوقشت على خلفية مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2022.

ثانياً. موضوعات للمداولات المركزة

7. تتابع أمانة آلكو في الأقسام اللاحقة من هذا الموجز التطورات منذ الدورة السنوية الحادية والستين وتوصي بأن تركز الدورة السنوية الثانية والستين على الموضوعات الحاسمة التالية:

1. صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي

2. نظام قانوني دولي بشأن تغير المناخ

8. طلبت مملكة تايلند فيما يتعلق "بالنظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ"، إدراج بند جدول الأعمال الفرعي "التطورات الأخيرة في القانون الدولي بشأن تغير المناخ" تحت بند جدول الأعمال الموضوعي الذي يستشهد بالقاعدة الفرعية (2) من القاعدة 11 من القاعدة القانونية لمنظمة آلكو من خلال مذكرة شفوية (رقم 656/0801) بتاريخ 26 تموز / يوليو 2024 مصحوبة بمذكرة تفسيرية (راجع الملحق 1). تقترح مملكة تايلاند مناقشة القضايا التالية:

- كيف يمكن لمنظمة آلكو والدول الأعضاء فيها أن تلعب دوراً رائداً في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال المشاركة في رأي استشاري أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية.
- التحديات وأوجه القصور الرئيسية في تنفيذ الأطر القانونية الدولية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ والاتفاقات ذات الصلة بها، وهي بروتوكول كيوتو واتفاق باريس.
- الصلة المحتملة بين القانون البيئي الدولي وقانون تغير المناخ ومجالات القانون الدولي الأخرى، بما في ذلك حماية الأشخاص في حالات الكوارث وارتفاع مستوى سطح البحر والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- آثار تغير المناخ في آسيا وأفريقيا لا سيما فيما يتعلق بالأقليات والفئات الضعيفة.
- استراتيجيات الحد من المخاطر وإدارتها في سياق تغير المناخ مع التركيز على تعزيز القدرة على المرونة والاستعداد في المجتمعات الضعيفة.
- تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في القانون الدولي للمناخ.
- دور التعاون الدولي في مكافحة تغير المناخ بما في ذلك دور المبادرات الإقليمية.

ثالثاً. صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي

أ. مقدمة

9. برز التلوث البلاستيكي كواحد من أكثر التحديات البيئية إلحاحاً في عصرنا، مع عواقب بعيدة المدى على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان والاقتصادات العالمية. يتم كل يوم إلقاء ما يعادل 2000 شاحنة قمامة مليئة بالنفايات البلاستيكية في محيطات العالم وأنهاره وبحيراته.[1] أدى هذا المعدل المقلق للتلوث إلى وجود البلاستيك الذي يمثل 85% من القمامة البحرية مع وجود بقايا بلاستيكية حتى في أعمق أجزاء محيطاتنا. حجم المشكلة مذهل حيث [2] يصل الإنتاج العالمي من البلاستيك إلى 430 مليون طن سنوياً، يستخدم ثلثاها لأغراض قصيرة الأجل. من المتوقع أن يتضاعف التلوث البلاستيكي ثلاثة أضعاف بحلول عام 2060 دون اتخاذ إجراءات فورية، مما يشكل تهديدات خطيرة للتنوع البيولوجي وجهود التخفيف من آثار تغير المناخ ورفاهية الإنسان.[3]

10. تمثلت استجابة المجتمع العالمي لهذه الأزمة في بدء مفاوضات لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي. بدأت هذه العملية مع الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-1) في عام 2022، تليها الدورة الثانية لهيئة التفاوض الحكومية الدولي (INC-2) في عام 2023. وضعت هذه الاجتماعات الأولية الأساس لمعالجة دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها من الإنتاج إلى التخلص منها.

11. ركزت الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية على وضع إطار للمفاوضات وتحديد نطاق الاتفاقية وتحديد مجالات الاهتمام الرئيسية.[4] ناقش المشاركون التدابير المحتملة للحد من إنتاج البلاستيك وتحسين إدارة النفايات وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري. اعتمدت الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي عقدت في باريس في الفترة من 29 أيار / مايو إلى 2 حزيران / يونيو 2023 على الأسس التي وضعت في الجلسة الأولى.[5] تعمق المفاوضون في جوانب محددة من المعاهدة المقترحة بما في ذلك آليات التنفيذ والتمويل ونقل التكنولوجيا. ظهرت مع ذلك تحديات فيما يتعلق بعمليات صنع القرار مع مناقشات حول ما إذا كان سيتم اعتماد القرارات بتوافق الآراء أو النظر في تصويت أغلبية الثلثين.[6]

---

[1] "التلوث البلاستيكي" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (2022)<https://www.unep.org/plastic-pollution> تم الوصول إليه في 21 تموز / يوليو 2024

[2] ينو وينو، "حقائق سريعة - ما هو التلوث البلاستيكي؟ - الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" (الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 25 آب / أغسطس 2023)<https://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2023/08/explainer-what-is-plastic-pollution/> تم الوصول إليه في 21 تموز / يوليو 2024

[3] "البلاستيك وصحة الإنسان | سلسلة البلاستيك والبيئة" (2024) <https://www.genevaenvironmentnetwork.org/resources/updates/plastics-and-health/> تم الوصول إليه في 21 تموز / يوليو 2024

[4] "الدورة الأولى" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (2022) <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-1> تم الوصول إليه في 21 تموز / يوليو 2024

[5] "الدورة الثانية" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (2023) <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-2> تم الوصول إليه في 21 تموز / يوليو 2024

[6] "بداية النهاية للتلوث البلاستيكي؟ "(*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*) *(2024) <https://www.undp.org/blog/beginning-end-plastics-pollution>* تم الوصول إليه في 21 تموز / يوليو 2024

12. كانت إحدى القضايا الحاسمة التي نوقشت خلال الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية هي الحاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدول المستفيدة من زيادة إنتاج البلاستيك وتلك التي تتحمل عبئاً غير متناسب من التلوث. سلطت المفاوضات الضوء أيضاً على أهمية معالجة دورة حياة البلاستيك بأكملها والآثار المحتملة للانتقال من الوقود الأحفوري إلى صناعة البلاستيك.

13. مهدت نتائج الدورتين الأولى والثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية الطريق لمفاوضات لاحقة، مع تعهد الأمم المتحدة بتقديم اتفاق ملزم قانوناً بحلول نهاية عام 2024. يبحث هذا القسم من الموجز التطورات التي تكشفت خلال الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، ويقدم تحديثاً للتقدم المحرز نحو إنشاء إطار عالمي شامل لمكافحة التلوث البلاستيكي.

ب. مداولات الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو (16-20 تشرين الأول / أكتوبر 2023 في بالي بجمهورية إندونيسيا)

14. تناول **السيد جون يامادا نائب الأمين العام لمنظمة آلكو** القضية الحرجة المتمثلة في التلوث البلاستيكي، مؤكداً على أهمية معاهدة البلاستيك العالمية. سلط الضوء على أن التلوث البلاستيكي يشكل تهديداً عالمياً يؤثر حتى على المناطق النائية من العالم، مما يستلزم استجابة دولية متماسكة. أشار إلى موجز الأمانة حول هذا الموضوع (الوثيقة AALCO/61/BALI/2023/SD/S10)، الذي قدم استكشافاً مفصلاً للآثار المترتبة على المعاهدة والتحديات والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الدول الأفريقية الآسيوية في هذه المبادرة العالمية.

15. أعرب **مندوب جمهورية الهند** عن دعمه للقضاء على التلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، بما في ذلك حظر المنتجات ذات الفائدة المنخفضة والقدرة العالية على التسبب في وجود نفايات. أبلغ المندوب أن الهند قد أخطرت بالمبادئ التوجيهية بشأن مسؤولية المنتجين الموسعة عن التغليف البلاستيكي وحظرت المواد البلاستيكية المحددة ذات الاستخدام الواحد. ذكر المندوب أن الهند قد جربت قراراً بشأن معالجة التلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في جمعية الأمم المتحدة للبيئة-4 (UNEA-4) في عام 2019، مما أدى إلى التركيز العالمي على هذه القضية. أعرب المندوب عن أمله في أن تشارك الدول الأعضاء في آلكو في الاجتماع القادم للجنة التفاوض الحكومية الدولية في نيروبي للتفاوض على الصك الملزم قانوناً دون المساس بمصالح البلدان النامية.

16. شدد **مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية** على الحاجة الملحة لتعزيز التنسيق والتعاون والحوكمة العالمية للتحرك نحو اقتصاد دائري من خلال الإدارة الفعالة وإعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات البلاستيكية. شدد المندوب على أهمية التعاون الدولي لتسهيل وصول الدول النامية دون عوائق إلى التمويل الكافي والتكنولوجيات السليمة بيئياً وبناء القدرات والدعم العلمي والتقني. أعرب المندوب عن دعمه لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عقد اجتماعات هيئة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك متوازن وملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي.

17. أعرب **مندوب ماليزيا** عن دعمه الكامل لجهود وتطوير معاهدة البلاستيك المقترحة باعتبارها الصك العالمي لمواجهة تحديات التلوث البلاستيكي. ذكر المندوب أنه من المهم أن يكون هناك نهج وآلية شاملين للحد من التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية. أشار المندوب إلى ارتباط معاهدة البلاستيك المقترحة بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمحيطات والموارد البحرية.

18. شدد **مندوب جمهورية إندونيسيا** على التزام إندونيسيا القوي بمعالجة التلوث البلاستيكي، بما يتماشى مع السياسات الوطنية مثل السياسة والاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة وخطة العمل الوطنية لمكافحة القمامة البحرية. سلط المندوب الضوء على أهمية المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، على أمل أن تكون بمثابة أساس متين للمفاوضات في الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية القادمة في نيروبي. تضمنت القضايا الحرجة التي تم تحديدها للتفاوض تعريف التلوث البلاستيكي ونطاق دورة الحياة الكاملة للبلاستيك ووسائل التنفيذ. شددت إندونيسيا على الحاجة إلى نهج شامل ومساءلة وتسلسل هرمي للنفايات واقتصاد دائري لمعالجة التلوث البلاستيكي بفعالية.

19. أقر **مندوب جمهورية اتحاد ميانمار** بأهمية التنمية المستدامة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. شدد المندوب على أهمية معالجة التلوث البحري بما في ذلك النفايات البلاستيكية، لحماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. دعمت ميانمار التعاون الدولي ووضع صك ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي مع الاعتراف بالحاجة إلى بذل جهد عالمي جماعي للتخفيف من الآثار السلبية للنفايات البلاستيكية على البيئة وصحة الإنسان.

20. أعرب **مندوب جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية** عن دعمه لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن إنهاء التلوث البلاستيكي وإنشاء صك دولي ملزم قانوناً. سلط المندوب الضوء على جهود نيبال لحظر إنتاج واستيراد واستخدام بلاستيك أرق من 40 ميكرون لمكافحة التلوث البلاستيكي. شددت نيبال على أهمية التعاون الدولي ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في معالجة التلوث البلاستيكي، وحثت هيئة التفاوض الحكومية الدولية على تطوير أداة شاملة ضمن الإطار الزمني المحدد.

21. شدد **مندوب سلطنة عمان** على الحاجة الملحة لمعالجة التلوث البلاستيكي مسلطاً الضوء على آثاره الضارة على البيئة وصحة الإنسان. أيد المندوب وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي وحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المفاوضات. شددت عمان على الحاجة إلى التعاون والتنسيق الدوليين لمعالجة التلوث البلاستيكي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية.

22. سلط **مندوب مملكة البحرين** الضوء على التزام المملكة بمعالجة التلوث البلاستيكي مسلطاً الضوء على أهمية إدارة النفايات والحد من آثار النفايات البلاستيكية. شدد المندوب على ضرورة خلق فرص لإعادة استخدام البلاستيك بدلاً من التخلص منه وسلط الضوء على دور المشاركة المجتمعية في الحد من التلوث البلاستيكي. تدعم البحرين وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي وتدعو إلى تعزيز التعاون البيئي للتخفيف من التلوث.

23. أعاد **مندوب اليابان** تأكيد دور اليابان النشط في مكافحة التلوث البلاستيكي مشيراً إلى "رؤية أوساكا للمحيط الأزرق" والالتزامات التي تم التعهد بها في قمة هيروشيما لمجموعة السبع بخفض التلوث البلاستيكي الإضافي إلى الصفر بحلول عام 2040. شدد المندوب على الحاجة إلى نظام شامل يعزز التدوير البلاستيكي طوال دورة حياته، بما في ذلك إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والإدارة السليمة للنفايات. تؤيد اليابان المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً لكنها أعربت عن قلقها بشأن الالتزامات الصارمة بشأن حجم الإنتاج وحظر المواد الكيميائية، داعية إلى إطار متوازن وفعال.

24. أثنى **مندوب جمهورية فيتنام الاشتراكية** على أمانة آلكو لتحليلها الشامل لعملية التفاوض بشأن الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي. شدد المندوب على التزام فيتنام بتطوير اقتصاد أخضر ودائري وسلط الضوء على موقف البلاد الاستباقي في معالجة التلوث البلاستيكي. تدعم فيتنام وضع صك ملزم قانوناً وتدعو إلى التعاون الدولي لتوفير الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية.

25. شدد **مندوب جمهورية الصين الشعبية** على الدور المزدوج للبلاستيك كمادة أساسية ومصدر للتلوث، داعياً إلى اتباع نهج متوازن في الصك الدولي الملزم قانوناً. شدد المندوب على أهمية التركيز على إدارة النفايات البلاستيكية وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين. تدعم الصين مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وتدعو البلدان المتقدمة إلى تقديم الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات للبلدان النامية.

ج. الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-3)[7]

26. حققت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً (ILBI) بشأن التلوث البلاستيكي نجاحاً محدوداً في الجهد العالمي لمعالجة أزمة التلوث البلاستيكي. جمعت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي عقدت في الفترة من 13 إلى 19 تشرين الثاني / نوفمبر 2023 في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا أكثر من 1500 مشارك، بما في ذلك ممثلون عن الحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

27. كانت إحدى النتائج المهمة للدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية هي الدعم الواسع لتدابير القضاء على المواد الكيميائية السامة من البلاستيك. أيدت أكثر من 130 دولة اقتراحاً من سويسرا وأوروغواي لمعالجة المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق. يهدف هذا الاقتراح إلى وضع معايير وطنية للقضاء على المواد الضارة مع الدعوة إلى متطلبات ومعايير منسقة عالمياً تستند إلى أدلة وبيانات علمية قوية.

[7] تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية عن أعمال دورتها الثالثة، UNEP/PP/INC.3/5.

1. مداولات الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية الثالثة (INC-3)

28. كانت إحدى القضايا الحاسمة التي نوقشت خلال الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية هي الحاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدول المستفيدة من زيادة إنتاج البلاستيك وتلك التي تتحمل عبئاً غير متناسب من التلوث. سلطت المفاوضات الضوء على أهمية معالجة دورة حياة البلاستيك بأكملها بما في ذلك الإنتاج وإدارة النفايات. كان هناك مع ذلك دعم محدود لتدابير الحد من الإنتاج الكلي للبلاستيك، مع تركيز المناقشات على نطاق المعاهدة والمدى الذي ينبغي لها أن تنظم به التدابير السابقة (الإنتاج) مقابل التدابير اللاحقة (إدارة النفايات).

29. شهدت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية أيضاً تطورات قانونية وإجرائية هامة. اتفق المندوبون على تفويض لإعداد مسودة أولية منقحة[8]، بناءً على تجميعات الطلبات المقدمة من الوفود على مدار الأسبوع. لم يتمكن المندوبون مع ذلك من الاتفاق على تفويض للعمل بين الدورات الذي يتعين القيام به استعداداً للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

2. التحديات الرئيسية والقضايا الخلافية

30. برزت التفسيرات المختلفة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/14 بشأن "دورة الحياة الكاملة للبلاستيك" كتحدي رئيسي خلال الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. فضلت بعض البلدان اتخاذ تدابير لمعالجة إنتاج البلاستيك، بينما ركزت بلدان أخرى على التدابير النهائية للقضاء على النفايات البلاستيكية. فرض تأثير صناعة البتروكيماويات والبلدان المنتجة للبلاستيك تحديات أمام التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف ملزمة للحد من إنتاج البلاستيك واستهلاكه.

31. كانت هناك مسألة أخرى مثيرة للجدل وهي ما إذا كان ينبغي إدراج أحكام بشأن البوليمرات البلاستيكية الأولية (PPPs).[9] أيدت بعض الوفود بقوة التدابير الإلزامية لتنظيم البوليمرات البلاستيكية الأولية، بينما عارضت وفود أخرى إدراجها مؤكدة أنها تتجاوز نطاق القرار. يعكس هذا الاختلاف المصالح المتنافسة للبلدان المستفيدة من إنتاج البلاستيك وتلك التي تتحمل عبء التلوث البلاستيكي.

3. التقدم المحرز في عناصر محددة من المعاهدة

32. أحرزت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية الثالثة على الرغم من هذه التحديات تقدماً في العديد من العناصر المحددة للمعاهدة المقترحة:

[8] UNEP/PP/INC.4/3

[9] انظر ل باتزان جي وآخرون، "البوليمرات البلاستيكية الأولية: التخفيض المطلوب بشكل عاجل"(2024) 2 منشورات كامبريدج: البلاستيك e7 <http://doi.org/10.1017/plc.2024.8> تم الوصول إليه في 23 تموز / يوليو 2024

لوائح معدات الصيد: ناقش المندوبون الحاجة إلى لوائح شاملة بشأن معدات الصيد طوال دورة حياتها، مع الاعتراف بالمساهمة الكبيرة لمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو التي تم التخلص منها بأي شكل من الأشكال (ALDFG) في التلوث البلاستيكي البحري. كان هناك نقاش كبير حول إدراج أحكام للمواد الكيميائية المثيرة للقلق والمواد البلاستيكية الدقيقة المضافة عن قصد، حيث دعمت العديد من البلدان ضوابط قوية تستند إلى أدلة علمية.

معايير إنتاج البلاستيك: سلطت المناقشات حول معايير إنتاج البلاستيك الضوء على الحاجة إلى المواءمة العالمية للنهج التنظيمية. في حين كان هناك دعم محدود لتدابير الحد من الإنتاج الكلي للبلاستيك، أدرك المندوبون أهمية معالجة تصميم المنتجات البلاستيكية وتكوينها وأدائها لتعزيز سلامتها ومتانتها وإمكانية إعادة استخدامها وإعادة تدويرها. كما تم النظر في مقترحات خطط المسؤولية الموسعة للمنتج (EPR)، مع دعوة العديد من البلدان إلى نظام منسق عالمياً لتحديد مسؤولية المنتجين وتحفيز الأسواق الثانوية.

المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق: كان هناك نقاش كبير حول إدراج أحكام للمواد الكيميائية المثيرة للقلق والمواد البلاستيكية الدقيقة المضافة عن قصد. أيدت العديد من البلدان وضع قوائم بالمواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق التي يتعين تنظيمها أو حظرها بناءً على أدلة علمية. بعض المعايير المقترحة لتحديد هذه المواد وكذلك المقترحات الأولية للمواد الكيميائية التي سيتم تضمينها. فضل آخرون مع ذلك حذف هذا الحكم، بحجة أنه تجاوز تفويض قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/14.[10]

33. كانت بالإضافة لذلك مشاركة أصحاب المصلحة والشفافية من الموضوعات المتكررة خلال الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.[11] كانت هناك دعوات للعمل ضد تضارب المصالح في المفاوضات مع التأكيد على الحاجة إلى عملية شفافة وشاملة. ناقش المندوبون دور المجتمع المدني والعلماء في عملية التفاوض، مع الاعتراف بمساهماتهم في تقديم الأدلة العلمية والدعوة إلى اتخاذ تدابير طموحة لمعالجة التلوث البلاستيكي. كما أثيرت مخاوف بشأن تأثير جماعات الضغط الصناعية على المفاوضات. أكد وجود ما يقرب من 200 من جماعات الضغط المعنية بالوقود الأحفوري في الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، بزيادة قدرها 37% عن الدورات السابقة، على الحاجة إلى سياسات قوية لتضارب المصالح لضمان عدم تأثر المفاوضات بشأن المعاهدة بشكل غير ملائم بالمصالح المكتسبة.[12]

[10] الجمعية العامة للأمم المتحدة "إنهاء التلوث البلاستيكي: نحو صك دولي ملزم قانوناً" (2 آذار / مارس 2022) وثيقة الأمم المتحدة A/EA.5/RES.14 < https://digitallibrary.un.org/record/3999257?ln=en > تم الوصول إليه في 21 تموز/ يوليو 2024

[11] انظر تقرير ملخص الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، 26 تشرين الثاني / نوفمبر - 2 كانون الأول / ديسمبر 2022 (نشرة مفاوضات الأرض التابعة للمعهد الدولي للتنمية المستدامة) (2023) <https://enb.iisd.org/plastic-pollution-marine-environment-negotiating-committee-inc1-summary> تم الوصول إليه في 21 تموز/ يوليو 2024

[12] "عدد جماعات الضغط المعنية بالوقود الأحفوري يفوق عدد الوفود الوطنية والعلماء والشعوب الأصلية في مفاوضات معاهدة البلاستيك - مركز القانون البيئي الدولي" (مركز القانون البيئي الدولي) 14 أيار/ مايو 2024) < https://www.ciel.org/news/fossil-fuel-and-chemical-industry-influence-inc4/> تم الوصول إليه في 21 تموز/ يوليو 2024

د. الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-4) [13]

34. عُقدت الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً (ILBI) بشأن التلوث البلاستيكي بما في ذلك في البيئة البحرية في الفترة من 23 إلى 29 نيسان / أبريل 2024 في أوتاوا في كندا. اجتمع أكثر من 2500 مشارك يمثلون الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لمواصلة المفاوضات بشأن معاهدة البلاستيك العالمية المستقبلية، والعمل على مشروع نص منقح تم تجميعه بعد الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

35. في حين ظهرت بعض مجالات التقارب مثل إدارة النفايات البلاستيكية والانتقال العادل، استمرت الاختلافات الحادة حول القضايا الرئيسية مثل معالجة البوليمرات البلاستيكية الأولية والمواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق والروابط مع العمليات القائمة. شملت الموضوعات المثيرة للجدل الأخرى التمويل والمسؤولية الموسعة للمنتج، والأهم من ذلك نطاق الاتفاقية. اتفق المندوبون في ختام الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية على استخدام مجموعة من أعمالهم من الدورة كأساس للمفاوضات في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في تشرين الثاني / نوفمبر 2024.

1. مداولات الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-4)

عمل المندوبون في خمس مجموعات فرعية طوال الاجتماع الذي استمر سبعة أيام للتفاوض على مختلف عناصر مشروع النص المنقح. تقاسمت البلدان لأول مرة مواقف مختلفة بشأن توقعاتها بشأن معاهدة البلاستيك.

36. أجرى المندوبون في مناقشات المجموعات الفرعية قراءات أولية للأقسام المخصصة لهم، وصادقوا على النصوص المبسطة التي أعدها الميسرون المشاركون، بدأوا في بعض الحالات بجراء مفاوضات على أساس كل سطر على حدة، واقترحوا أقواساً ونصوصاً جديدة. ثم قدمت المجموعات الفرعية تقاريرها إلى مجموعتي اتصال شاملتين قدمتا بعد ذلك تقارير إلى الجلسة العامة للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن التقدم المحرز ونتائج عمل المجموعات الفرعية.

2. التحديات الرئيسية والقضايا الخلافية

37. ثبت أن نطاق الاتفاق المستقبلي هو القضية الأكثر إثارة للانقسام في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. اختلفت وجهات النظر حول ما تنطوي عليه "دورة الحياة الكاملة" للبلاستيك وما إذا كان ينبغي معالجة إنتاج البلاستيك. دفع البعض إلى وضع أحكام بشأن البوليمرات البلاستيكية الأولية والمنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها، بينما عارض آخرون إدراجها مؤكدين أنها تتجاوز تفويض قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

[13] تقرير هيئة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الرابعة، UNEP/PP/INC.4/5.

38. نقطة خلاف رئيسية أخرى تتعلق بما إذا كان ينبغي أن تتضمن المعاهدة أحكاماً عالمية إلزامية أو تدابير وطنية طوعية بشأن قضايا مثل تنظيم المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق وتصميم المنتجات والقيود. كان التمويل أيضاً محل نقاش حاد، حيث دعم البعض صندوقاً جديداً مخصصاً متعدد الأطراف بينما فضل آخرون استخدام الآليات القائمة مثل مرفق البيئة العالمية. تباينت أيضاً الآراء حول إدراج أحكام للمسؤولية الموسعة للمنتج. أثارت بعض البلدان النامية مخاوف بشأن القيود المفروضة على معدات الصيد طوال دورة حياتها والتي تؤثر على سبل العيش. شكلت كيفية معالجة الطبيعة العابرة للحدود للتلوث البلاستيكي وتجارة النفايات مع احترام الظروف الوطنية تحدياً إضافياً.[14]

3. التطورات القانونية والإجرائية

39. اتفق المندوبون في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية على إنشاء فريق صياغة قانوني يتألف من خبراء قانونيين ترشحهم الدول الأعضاء ورئيسين مشاركين تعينهما هيئة التفاوض الحكومية الدولية. سيبدأ الفريق القانوني عمله في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لضمان الوضوح والتماسك القانونيين للصك الجديد للبلاستيك.

قررت الهيئة فيما يتعلق بالمضي قدماً أن تقوم الأمانة بتجميع الأوراق الخمس غير الرسمية مع نتائج المجموعات الفرعية، مع تنسيق وتصحيح موحدين للأخطاء المطبعية ولكن دون تغييرات جوهرية، لتكون بمثابة نقطة انطلاق للمفاوضات في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

40. تركزت مناقشة إجرائية رئيسية حول إنشاء عمل بين الدورات للمساعدة في دفع المفاوضات قبل الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. اتفق المندوبون بعد مشاورات مكثفة على إنشاء مجموعتي عمل من الخبراء. ستقوم المجموعة الأولى بتحليل المصادر والوسائل المحتملة التي يمكن تعبئتها لتنفيذ المعاهدة بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإنشاء آلية مالية. ستقوم المجموعة الثانية بتحديد وتحليل المعايير والنهج المتعلقة بالمواد الكيميائية والمنتجات المثيرة للقلق وتصميم المنتجات لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام. سيتم النظر في النتائج في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية دون المساس بمواقف البلدان.

4. التقدم المحرز في عناصر محددة من المعاهدة

41. في حين سلطت هيئة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الرابعة الضوء على الرؤى المتباينة للبلدان بشأن معاهدة المواد البلاستيكية، فقد سمحت أيضاً بمشاركة الأسس المنطقية وراء المواقف التي يمكن أن تساعد في إيجاد

[14] "المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)، "الدورة الرابعة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية (الدورة الرابعة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية)" (23-29 نيسان / أبريل 2024) < https://enb.iisd.org/plastic-pollution-marine-environment-negotiating-committee-inc4-summary> تم الوصول إليه في 23 تموز / يوليو 2024.

التقارب. تتضمن بعض "الأمور سهلة المنال" المحتملة التي ظهرت أحكام بشأن إدارة النفايات البلاستيكية وخطط العمل الوطنية وعناصر الانتقال العادلة.

42. أحرز المندوبون تقدماً في هذه القضايا إلى جانب الشفافية وتبادل المعلومات. تظل مع ذلك مجموعة واسعة من الآراء والخيارات مطروحة على الطاولة فيما يتصل بأغلب العناصر الأخرى بدءاً من الأهداف والنطاق إلى تدابير الرقابة ووسائل التنفيذ، مع وجود العديد من الأقواس الخارجية في النص تشير إلى مجالات لا تزال بحاجة إلى التفاوض. كانت الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية بمثابة انتقال من المناقشات الأولية إلى مفاوضات أكثر تفصيلاً، حيث كانت بمثابة الفرصة الأولى للبلدان للتعبير بوضوح عن مواقفها وتوقعاتها. دفعت العملية إلى الاقتراب من الخطوط العريضة للاتفاق النهائي رغم التحديات التي فرضتها هذه المعاهدة. لا يزال مع ذلك الطريق أمامنا شاقاً، حيث لا بد من تقديم تنازلات كبرى لصياغة معاهدة طموحة وعملية على حد سواء.

43. من المقرر أن تعقد الدورة الخامسة القادمة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الفترة من 25 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 1 كانون الأول / ديسمبر 2024 في بوسان بكوريا الجنوبية.[15] سيواصل المندوبون البناء على التقدم المحرز في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية مع التركيز على صقل المسودة الأولية ومعالجة القضايا التي لم تُحل. ستجمع الأمانة في إطار التحضير للدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية مسودة نص منقحة واحدة بحلول 31 كانون الأول / ديسمبر 2023، مع توحيد التنسيق وتصحيح الأخطاء المطبعية دون إجراء تغييرات جوهرية. ستكون هذه المسودة المنقحة بمثابة الأساس للمفاوضات النصية في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة.

44. يتساءل الكثيرون مع بقاء جلسة واحدة مقررة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، عما إذا كان يمكن التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية عام 2024 كما هو مخطط له. سيكون العمل بين الدورات أمراً حيوياً للمساعدة في بناء التفاهم واقتراح الحلول، لكن البلدان ليست ملزمة بنتائجها. سيكون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف والالتزامات وتدابير الرقابة الأساسية للمعاهدة أمراً بالغ الأهمية. لا يزال هناك احتمال وأمل في أن تتمكن الأداة من معالجة التلوث البلاستيكي وآثاره بشكل هادف في حين لم يتحدد بعد مستوى الطموح. أكدت الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية أنه يجب على البلدان التعاون وتقديم تنازلات لتحقيق معاهدة بلاستيكية فعالة ومنصفة وأن العمل الشاق قد بدأ للتو. سيتطلب الطريق إلى بوسان وما بعدها المرونة والإبداع ورؤية جماعية لإنهاء أزمة التلوث البلاستيكي.

[15] "الدورة الخامسة" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (2024)<https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-5> < تم الوصول إليه في 22 تموز / يوليو 2024
-

هـ. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو واقتراحاتها

45. إن التقدم المحرز خلال الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي أمر جدير بالثناء. تقر أمانة آلكو بالخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها وتقدم التعليقات والاقتراحات التالية لزيادة تعزيز عملية التفاوض وضمان فعالية المعاهدة.

46. سلطت المناقشات في الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية الضوء على النقاش الدائر بين التدابير الملزمة والطوعية. تؤكد أمانة آلكو على أهمية تحقيق نهج متوازن يتضمن كلاً من الالتزامات الملزمة والإجراءات الطوعية. يعد هذا التوازن أمراً بالغ الأهمية لاستيعاب القدرات والظروف المتنوعة للدول الأعضاء مع ضمان اتخاذ تدابير قوية وقابلة للتنفيذ لمكافحة التلوث البلاستيكي. توصي الأمانة بأن تتضمن المعاهدة أهدافاً واضحة وملزمة قانوناً تكملها مبادئ توجيهية مرنة وطوعية للسماح بالتحسينات التكرارية والإدارة التكيفية.

47. يشكل إنشاء مجموعة عمل خبيرة مخصصة مفتوحة العضوية في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لتعزيز العمل بشأن المواد الكيميائية المثيرة للقلق والآليات المالية تطوراً إيجابياً. تقترح أمانة آلكو تزويد هذه المجموعات بتفويضات واضحة وموارد كافية لإجراء تحليلات شاملة وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ. تشجع الأمانة إضافة إلى ذلك على إشراك خبراء تقنيين من مختلف المجالات، بما في ذلك العلوم البيئية والاقتصاد والصحة العامة، لضمان استناد أحكام المعاهدة إلى أفضل العلوم والممارسات المتاحة.

48. يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تم تحديدها خلال الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في التفسيرات المختلفة لمعالجة "دورة الحياة الكاملة للبلاستيك." تؤكد أمانة آلكو على الحاجة إلى نهج شامل يشمل تدابير المنبع (مثل حدود الإنتاج ومعايير التصميم) وتدابير المصب (مثل إدارة النفايات وإعادة التدوير). توصي الأمانة بأن تتضمن المعاهدة أحكاماً محددة للحد من إنتاج البلاستيك وتعزيز تصميم المنتجات المستدامة وتعزيز البنية التحتية لإدارة النفايات. هذا النهج الشامل ضروري للتخفيف بشكل فعال من التلوث البلاستيكي وآثاره البيئية والصحية.

49. كشفت المناقشات حول الآليات المالية في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية عن وجهات نظر مختلفة حول إنشاء صندوق مخصص مقابل استخدام الهياكل المالية القائمة. تقترح الأمانة استكشاف نهج هجين يستفيد من الآليات المالية الجديدة والقائمة على حد سواء لتعبئة الموارد بشكل فعال. تؤكد الأمانة إضافة إلى ذلك على أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. يعد ضمان الوصول إلى الموارد المالية والمساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات أمراً حيوياً للتنفيذ الناجح لأحكام المعاهدة.

50. قوبلت المبادرات المتزايدة لإشراك أصحاب المصلحة والشفافية في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية بما في ذلك منطقة العمل البلاستيكي (PAZ) ويوم الشراكات بالترحيب. تشجع أمانة آلكو الجهود المستمرة لتعزيز الشمولية والشفافية في عملية التفاوض. يشمل ذلك ضمان المشاركة الفعالة من المجتمع المدني والشعوب الأصلية ومجتمعات الخطوط الأمامية المتأثرة بالتلوث البلاستيكي. توصي الأمانة أيضاً باعتماد سياسات قوية

لتضارب المصالح لمنع التأثير غير المبرر من جماعات الضغط الصناعية والتأكد من أن المفاوضات بشأن المعاهدة تعطي الأولوية للأهداف البيئية وأهداف الصحة العامة.

51. تحث الأمانة الدول الأعضاء مع تقدم المفاوضات نحو الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية واعتماد الصك الدولي الملزم قانوناً في نهاية المطاف على الحفاظ على روح التعاون والطموح. تظل الأمانة ملتزمة بدعم الدول الأعضاء في آلكو في عملها على تطوير إطار عالمي شامل وفعال ومنصف لمكافحة التلوث البلاستيكي. يمكن للمعاهدة من خلال معالجة دورة الحياة الكاملة للبلاستيك وتحقيق التوازن بين التدابير الملزمة والطوعية وضمان الدعم المالي والتقني القوي تحقيق هدفها المتمثل في حماية صحة الإنسان والبيئة من التهديد المتفشي للتلوث البلاستيكي.

رابعاً. النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ

أ. تمهيد

52. تشكل اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ لعام 1992 (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو التابع لها لعام 1997 واتفاق باريس لعام 2015 (المشار إليه فيما يلي باسم "نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ" جوهر القانون الدولي لتغير المناخ. يحظى نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ بتصديق شبه عالمي [16]. يتلخص الهدف النهائي لنظام تغير المناخ في تثبيت تركيزات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي "عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير (الناجم عن الإنسان) في نظام المناخ"[17]. الهدف الشامل لاتفاق باريس هو الحفاظ على" زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل عصر الثورة الصناعية " [18] ومواصلة الجهود " للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الثورة الصناعية"[19]. يجمع اتفاق باريس جميع الدول معاً لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره. يعمل على أساس دورة مدتها خمس سنوات من العمل المناخي الطموح بشكل متزايد. تقدم البلدان منذ عام 2020 خطط عملها الوطنية للمناخ والمعروفة باسم المساهمات المحددة وطنياً (NDCs). المقصود من كل المساهمات المتتالية المحددة وطنياً أن تعكس درجة متزايدة من الطموح مقارنة بالإصدار السابق.

53. إن مؤتمر الأطراف (COP) في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ واجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في اتفاقية كيوتو (CMP) واجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس (CMA) هي الهيئات العليا لصنع القرار في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ واتفاقية كيوتو واتفاق باريس على التوالي. تجتمع هذه الهيئات على أساس سنوي منذ دخول هذه الصكوك القانونية حيز

[16] تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس من قبل 198 و192 و195 طرفاً على التوالي. هذه المعلومات مستمدة من المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام: https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx?clang=_en تم الوصول إليها في 23 تموز / يوليو 2024.

[17] المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ.

[18] المادة 2 من اتفاق باريس لعام 2015.

[19] المرجع نفسه.

التنفيذ. عُقد حتى تموز / يوليو 2024 ثمانية وعشرون اجتماعاً لمؤتمر الأطراف، وثمانية عشر اجتماعاً لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في اتفاقية كيوتو، وخمسة اجتماعات لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس.

54. يسعى هذا التقرير إلى النظر في الجوانب البارزة للمداولات حول موضوع تغير المناخ في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو. القرارات الرئيسية التي اعتمدها مؤتمر دبي لتغير المناخ (30 تشرين الثاني / نوفمبر - 13 كانون الأول / ديسمبر 2023) والزخم المستمر لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2024 المقرر عقده في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2024 في باكو بأذربيجان. يقدم أخيراً تعليقات وملاحظات الأمانة.

ب. مداولات الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو (16-20 تشرين الأول / أكتوبر 2023 في بالي بجمهورية إندونيسيا)[20]

55. قدم الموضوع السيد جون يامادا نائب الأمين العام لمنظمة آلكو. حيث سلط الضوء على أن تغير المناخ يمثل تحدياً بيئياً عالمياً كبيراً. أكد على أهمية التعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ، مشدداً على الحاجة إلى المزج بين استراتيجيات التخفيف والحلول التكيفية. شدد السيد يامادا على أن معالجة تغير المناخ تتقاطع مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم التكنولوجي والحفاظ على الثقافة.

56. شدد **مندوب جمهورية الهند** على أن تغير المناخ هو أخطر تحدٍ عالمي مما يؤثر على سبل العيش وإنتاج الغذاء والرفاه الاجتماعي. ذكر المندوب أن الهند أعطت الأولوية للعمل المناخي على الرغم من التحديات التنموية الكبيرة. ذكر المندوب أيضاً أن بلاده أحرزت تقدماً كبيراً في الطاقة النظيفة والمتجددة وكفاءة الطاقة والتشجير والتنوع البيولوجي، حيث حققت هدفها الطوعي المتمثل في خفض كثافة الانبعاثات بنسبة 21% بحلول عام 2020 وهي في طريقها إلى خفضها بنسبة 35% بحلول عام 2030. شدد المندوب على أن بلاده تحتاج لتحقيق أهدافها المناخية إلى الدعم المالي ونقل التكنولوجيا منخفضة الكربون وبناء القدرات كما هو موضح في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ واتفاق باريس. أعرب المندوب عن قلقه إزاء عدم الوفاء بالتزام بعض البلدان بجمع 100 مليار دولار أمريكي سنوياً لتمويل المناخ ودعا إلى توافق في الآراء بشأن تعريف تمويل المناخ في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ذكر المندوب أن بلاده وعدت خلال رئاستها لمجموعة العشرين بالبحث عن حلول قابلة للتطبيق لأزمة المناخ العالمية.

57. ذكر **مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية** أن تغير المناخ يشكل تحدياً حضارياً غير مسبوق، وأن رفاه أجيال البشرية الحالية والمقبلة يتوقف على استجابتنا الفورية والعاجلة له. يجب على جميع البلدان ولا سيما الدول المتقدمة، سد الفجوة الكبيرة في خفض الانبعاثات وتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية لإعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق هدف الدرجتين المئويتين، مع الأخذ في الاعتبار نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ

[20] تم استخلاص الجوانب البارزة للمداولات في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو من المحضر الحرفي للمناقشات لمنظمة آلكو، AALCO/61/BALI/2023/VR، ص ص 171-192.

باعتباره تعبيراً عن العزم على التصدي بحزم للتهديد الذي يشكله تغير المناخ. ذكر المندوب أنه من الضروري ملاحظة أن اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ واتفاقية باريس بحاجة إلى التنفيذ بطريقة تعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. دعا المندوب إلى التعجيل بتعزيز التدابير والدعم بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا التي كانت ضرورية لتحسين قدرة الدول ولا سيما البلدان النامية، على الاستجابة للآثار الضارة لتغير المناخ من خلال نهج متعددة التخصصات وشاملة. شمل ذلك معالجة الخسائر والأضرار، لا سيما في الدول الضعيفة.

58. ذكر **مندوب ماليزيا** أن تغير المناخ يمثل تهديداً عالمياً ملحاً يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وشدد على الحاجة إلى نهج عادل، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة. ذكر المندوب أن بلده يتوقع أن تكون الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف فرصة حاسمة للنهوض بأهداف اتفاق باريس.

59. رأى **مندوب جمهورية إندونيسيا** أن مؤتمر دبي لتغير المناخ (الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف) يمثل منعطفاً حاسماً للتصدي للتحديات المناخية، مؤكداً على أهمية التقييم العالمي الأول والانتقال العادل وتمويل المناخ. شدد المندوب على أن مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في تنفيذ التقييم العالمي ودعا إلى تمويل مناخي كافٍ لدعم جهود إزالة الكربون في البلدان النامية دون المساس بالتخفيف من حدة الفقر. أفاد المندوب بأن بلده يشارك بنشاط في برامج عمل التخفيف والتكيف ويسعى إلى تفعيل ترتيبات التمويل للخسائر والأضرار، والدعوة إلى تقديم تمويل جديد وإضافي ويمكن التنبؤ به من خلال آليات قائمة على المنح. أضاف أن بلاده تتوقع أن تحدد اللجنة الانتقالية بوضوح تفعيل تمويل الخسائر والأضرار، بما في ذلك دور المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما هدف جمع 100 مليار دولار أمريكي سنوياً للبلدان النامية، وأيد تحديد هدف كمي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ.

60. شدد **مندوب جمهورية اتحاد ميانمار** على أهمية التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على البيئة البحرية والاقتصاد الأزرق لحماية المجتمعات والنظم الإيكولوجية الساحلية. سلط الضوء على الدور الحاسم للمحيطات والبحار والمناطق الساحلية في استدامة سبل العيش وضمان الأمن الغذائي. أشار المندوب إلى الآثار السلبية لتغير المناخ مثل ارتفاع مستويات سطح البحر والظواهر الجوية المتطرفة، مشدداً على الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومستدام لحماية الموارد البحرية ودعم المجتمعات الساحلية مع معالجة هذه التحديات المتعلقة بالمناخ.

61. سلط **مندوب جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية** الضوء على الآثار الشديدة لتغير المناخ على منطقة الهيمالايا مشدداً على أن ارتفاع درجات الحرارة وتراجع الأنهار الجليدية وانخفاض تساقط الثلوج وذوبان الجليد الدائم تؤدي إلى زيادة الظواهر المناخية المتطرفة. سلط المندوب الضوء على أن هذه التغييرات تتسبب في خسائر اقتصادية وإيكولوجية وبشرية كبيرة، حيث يتعرض حوالي 80% من سكان نيبال لخطر المخاطر الناجمة عن المناخ، مما يجعل البلاد معرضة بشدة لتغير المناخ. أعطت بلاده استجابةً لهذه التحديات الأولوية لقضايا تغير المناخ من خلال تنفيذ مبادرات سياسية وتشريعية وبرمجية مختلفة. أفاد المندوب بأن نيبال ملتزمة بخفض انبعاثات الكربون إلى الصفر الصافي بحلول عام 2045، على النحو المبين في مساهماتها المحددة وطنياً. دعا بلده إلى أن

يكون مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والإنصاف والقدرات ذات الصلة محورياً في جدول أعمال المناخ لضمان العدالة المناخية. دعا أيضاً إلى تعبئة الموارد العالمية، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا والخبرات، لمواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

62. شدد **مندوب سلطنة عمان** على التحدي الكبير الذي يشكله تغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أفاد بأن بلده أنشأ السلطة البيئية لتقييم أوجه الضعف والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتكثيف الجهود في مجال التكيف والتخفيف على الصعيدين الوطني والدولي. انعكس التزام بلده بمعالجة تغير المناخ من خلال كونه من الموقعين الأوائل على نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ. سنت أيضاً تشريعات وطنية لدعم هذه الالتزامات. تهدف عمان إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية.

63. سلط **مندوب مملكة البحرين** الضوء على التحديات المناخية الشديدة مثل تغير أنماط الطقس وارتفاع منسوب مياه البحر، مما يهدد إنتاج الغذاء ويزيد من مخاطر الفيضانات. كرست أيضاً جهوداً وطنية لمواجهة هذه التحديات بما في ذلك تقييم تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية ووضع خطط طويلة الأجل لحماية المناطق ذات الأولوية مع ضمان أمن الطاقة والمياه. شدد المندوب على أهمية الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان الجزرية النامية في التصدي للتحديات المناخية، مع الالتزام بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. انضمت البحرين إضافةً لذلك إلى مبادرات المناخ العالمية الرئيسية ودعمت "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" في المملكة العربية السعودية.

64. سلط **مندوب اليابان** الضوء على التزام اليابان بمعالجة تغير المناخ مؤكداً على نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك خطة شرم الشيخ التنفيذية وبرنامج عمل التخفيف الذي يهدف إلى تعزيز تدابير التخفيف من أجل تحقيق هدف اتفاقية باريس البالغ 1.5 درجة مئوية ومعالجة التكيف والخسائر والأضرار. شدد المندوب على أهمية تعزيز التخفيضات العالمية في انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) ودعم البلدان النامية الضعيفة، التقييم العالمي الأول وضرورة أن تعزز جميع الأطراف طموحاتها في التخفيف لتتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية. ذكر أن اليابان تعتقد أن اتفاقية باريس تطلب من جميع الأطراف اتخاذ إجراءات مناخية بناءً على ظروفها وقدراتها الوطنية وأن الإجراءات المناخية الحالية يجب أن تسترشد بمبادئ اتفاقية باريس. شدد على أن حالة الانبعاثات قد تغيرت بشكل كبير منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ حيز التنفيذ في عام 1992 وأن العديد من البلدان غير المدرجة في الملحق الأول قد زادت انبعاثاتها بشكل كبير، مما يجعل من الضروري أن تشارك جميع البلدان بنشاط في الإجراءات المتعلقة بالمناخ. اختتم حديثه بالقول إنه من غير المناسب إثارة موضوع المسؤولية المجتمعية عن الكوارث لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ، والذي لا يمثل حقيقة الوضع الحالي للانبعاثات.

65. سلط **مندوب جمهورية فيتنام الاشتراكية** الضوء على التزام فيتنام القوي بمعالجة تغير المناخ، مشيراً إلى تأثيره الكبير على فيتنام كدولة نامية. أعطت بلاده الأولوية للعمليات متعددة الأطراف وتطوير اقتصاد أخضر ودائري. أكدت فيتنام التزامها بتحقيق تعهدها بالانبعاثات الصافية الصفرية بحلول عام 2050 وحثت جميع الدول

على تنفيذ التزاماتها في مؤتمر الأطراف، وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي وتعزيز المرونة والتخفيف من الخسائر وضمان الانتقال العادل إلى حلول الطاقة المستدامة. أكد أيضاً على أهمية الطلبات الأخيرة التي قدمتها المحاكم والهيئات القضائية الدولية للحصول على آراء استشارية تركز على تغير المناخ. تضمنت طلباً من الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيادة فانواتو ودول جزرية صغيرة أخرى، للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية (ICJ)، ورأي استشاري موازي من المحكمة الدولية لقانون البحار بمبادرة من لجنة الدول الجزرية الصغيرة. أضاف أن بلاده تعتقد أن هذه الآراء القانونية من شأنها أن تضع الشروط الأساسية لتنفيذ أكثر قوة للالتزامات المتعلقة بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. أضاف أن بلاده تدعو إلى الالتزام بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وضمان قدرة البلدان على الانخراط في جهود خفض الانبعاثات بشكل عادل وملائم، بما يعكس ظروفها وقدراتها الفريدة.

66. ذكر **مندوب جمهورية الصين الشعبية** أن القانون الدولي لتغير المناخ يلعب الدور الرئيسي في معالجة تغير المناخ وآثاره الضارة مع وجود نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ في جوهره. كان نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ هو القانون المتخصص الذي ينظم حقوق والتزامات الدول بشأن مكافحة تغير المناخ وذلك استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والمبادئ الأخرى. شدد على أن السبب الأساسي للمشكلة في إدارة المناخ العالمي في الوقت الحاضر هو أن البلدان المتقدمة فشلت في مواجهة مسؤوليتها التاريخية عن انبعاثات غازات الدفيئة، وفشلت في الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ لأخذ زمام المبادرة في خفض الانبعاثات وتوفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية. لم يتم بالتالي إحراز تقدم ملموس حتى الآن بشأن المسألة التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك التكيف والتمويل والتكنولوجيا.

67. سلط المندوب الضوء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول بحماية النظام المناخي، مشيراً إلى أنه على الرغم من أنه غير ملزم قانوناً، إلا أنه سيوجه تفسير القانون الدولي وتطبيقه. ذكر أيضاً خطة بلاده لاستضافة حدث جانبي مع آلكو حول موضوع "القانون الدولي في حوكمة المناخ العالمي: التنفيذ والتوقعات" على هامش أسبوع القانون الدولي للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 تشرين الأول / أكتوبر 2023 بهدف تعزيز التنسيق بين البلدان النامية بشأن المواقف القانونية لتغير المناخ والدعوة إلى نظام إدارة مناخ عالمي عادل ومنصف. إن مشاركة البلدان النامية في هذا الحدث الجانبي من شأنها أن تعزز تنسيق مواقفها القانونية بشأن تغير المناخ، وتؤثر بشكل فعال على تطور النظام القانوني لتغير المناخ، وتعزز بناء نظام حوكمة عالمي للمناخ عادل ومنصف ومربح للجانبين.

68. أكد **مندوب جمهورية بنغلاديش الشعبية** على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية بشأن تغير المناخ، مسلطاً الضوء على تأثيره غير المتناسب على البلدان الضعيفة مثل بنغلاديش على الرغم من مساهماتها الضئيلة في الانبعاثات العالمية. شدد على الحاجة إلى دمج حماية البيئة في جهود التنمية المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. دعت بلاده إلى تكثيف التعاون الدولي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مؤكدةً على أهمية الوفاء بالالتزامات المالية بموجب اتفاقات مثل اتفاق باريس. حث المندوب على إنشاء صندوق

للخسائر والأضرار لدعم الهجرة الناجمة عن المناخ وشدد على الدور الحاسم لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان الضعيفة في تحقيق مسارات منخفضة الكربون.

69. أفاد **مندوب جمهورية كينيا** أن بلده استضاف قمة المناخ الأفريقية في أيلول / سبتمبر 2023، حيث تم التعهد بالتزامات عبر القطاعات للتقدم نحو صافي انبعاثات صفرية وتعزيز جهود تمويل المناخ والتكيف معه. تعهدت كينيا بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 وأطلقت مبادرات مثل تمويل برنامج العمل المناخي بقيادة محلية واستراتيجية الهيدروجين الأخضر.

ج. مؤتمر دبي لتغير المناخ (30 تشرين الثاني / نوفمبر - 13 كانون الأول / ديسمبر 2023 في دبي، الإمارات العربية المتحدة)

70. استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر دبي لتغير المناخ في الفترة من 30 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2023 في دبي. تضمن المؤتمر الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 28) في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ، والاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في اتفاقية كيوتو (CMP 18)، والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس (CMA 5) والدورة التاسعة والخمسين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) والهيئة الفرعية للتنفيذ.[21] كان الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف أكبر قمة للمناخ في التاريخ، مع أكثر من 100,000 مشارك معتمد. شمل ما يقرب من 24,500 مندوب يمثلون أطراف الاتفاقية، و27,000 خبير سياسي وأكاديمي وممثل منتجي الوقود الأحفوري، و400,000 شخص حصلوا على حق الوصول إلى "المنطقة الخضراء" المحيطة بالمؤتمر للناشطين والشركات. يرد أدناه بعض النتائج الرئيسية لهذا الاجتماع.

71. **القمة العالمية للعمل المناخي:** عُقدت القمة العالمية للعمل المناخي للجزء الأول من الجزء الرفيع المستوى في 1 كانون الأول / ديسمبر، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات. افتتح الرئيس الجزء الأول من الجزء الرفيع المستوى المشترك في الجلسة الثالثة المشتركة بين الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في اتفاقية كيوتو والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس، المعقودة في 1 كانون الأول / ديسمبر. عُقد الجزء الثاني من الجزء الرفيع المستوى في 9 كانون الأول / ديسمبر. ألقي خلال الجزء الرفيع المستوى 177 بياناً وطنياً من قبل 178 شخصاً: 116 بياناً من رؤساء الدول والحكومات و5 بيانات من نائب الرئيس وبيانان من نائب رئيس الوزراء و55 بياناً من الوزراء أو

[21] تم إعداد هذا الجزء من التقرير على أساس البيانات الصحفية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ: "إشارات اتفاقية مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين "بداية النهاية" عصر الوقود الأحفوري، 13 كانون الأول / ديسمبر 2023. "ملخص مؤتمر دبي لتغير المناخ لعام 2023: 30 تشرين الثاني/نوفمبر - 13 كانون الأول / ديسمبر 2023، *نشرة مفاوضات الأرض*، المجلد 12، رقم 842 بتاريخ 18 كانون الأول / ديسمبر 2023، متاح على الإنترنت على it.ly/enb_cop28b. يرد التقرير الرسمي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثامنة والعشرين الذي عقد في دبي في الفترة من 30 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم FCCC/CP/2023/11 وملحقاته 1 و2، متاح على الإنترنت على: https://unfccc.int/documents?f%5B0%5D=category%3AOfficial%20documents&f%5B1%5D=conferenc.e%3A4540

ممثلي الأحزاب. تم تقديم 3 بيانات نيابة عن مجموعات من الأطراف من بين 177 بياناً. طلبت ثمانية أطراف نشر بياناتها على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ بدلاً من الإدلاء بها شفوياً.[22]

72. **إجماع دولة الإمارات العربية المتحدة:** أصدر مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون "إجماع دولة الإمارات العربية المتحدة"، والذي وصفه رئيس مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون د. سلطان الجابر بأنه نقطة مرجعية محددة لطموحات المناخ العالمي والتنمية المستدامة.[23] تعتبر هذه المجموعة هي الأكثر طموحا وشاملة من النتائج التفاوضية التي خرجت من عملية اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ منذ الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (باريس، 2015). يتضمن توافق آراء الإمارات العربية المتحدة التزاماً من جميع الأطراف بالتحول بعيداً عن الوقود الأحفوري لأول مرة في تاريخ مؤتمر الأطراف. حددت أهدافاً محددة زمنياً لتوسيع الطاقة المتجددة بهدف مضاعفة القدرة العالمية ثلاث مرات وإنهاء إزالة الأحراج، وتهدف إلى مضاعفة قدرة الطاقة بحلول عام 2030. كما تم تفعيل إجماع الإمارات العربية المتحدة بنجاح وبدأ تمويل صندوق لمعالجة الخسائر والأضرار لأول مرة. كما أنشأت رائداً مناخياً للشباب لجميع مؤتمرات الأطراف المستقبلية. دعت أيضاً جميع الصناعات إلى الاستفادة من تقنياتها ومواهبها وميزانياتها العمومية لإزالة الكربون، وأنشأت التمويل المناخي كعامل نجاح حاسم لتحقيق الأهداف المناخية.

73. **نتيجة التقييم العالمي الأول بموجب اتفاق باريس:** يعد التقييم العالمي (GST) جزءاً رئيسياً من آلية تصعيد اتفاقيات باريس. إنه تقييم جماعي للجهود والنتائج في جميع مجالات اتفاق باريس، أي فيما يتعلق بالسياق والقضايا الشاملة والتخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات والخسائر والأضرار والتوجيه والمضي قدماً. اعتمدت الأطراف قراراً تاريخياً بشأن "نتيجة التقييم العالمي الأول"،[24] والذي وصفه الرؤساء المشاركون (رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف والرئاسة القادمة للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف) بأنه "معلم مهم في تنفيذ اتفاق باريس وإبلاغ الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً المقرر تقديمها في أوائل عام 2025، مع توجيه واضح للسفر."[25] يدعو القرار إلى تكثيف العمل المناخي قبل نهاية العقد – مع الهدف الشامل المتمثل في الحفاظ على حد درجة الحرارة العالمية البالغ 1.5 درجة مئوية في متناول اليد. يقر التقييم بأن العلم يشير إلى ضرورة خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي بنسبة 43% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2019، للحد من الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. كما يشير إلى أن الأطراف بعيدة عن المسار الصحيح عندما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف اتفاق باريس.

---

[22] اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، المرجع نفسه، ص ص 21-22

[23] "أصبح الإجماع الإماراتي التاريخي إطاراً محدداً لجميع البلدان للحفاظ على 1.5 درجة مئوية في متناول اليد والتنفيذ العالمي، 14 شباط / فبراير 2024، يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت من https://www.prnewswire.com.

[24] قرار اجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس1 / اجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس 5، تقرير مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس عن دورته الخامسة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 30 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2023، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس في دورته الخامسة، وثيقة الأمم المتحدة رقم FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1، ص ص 2-21.

[25] مشاورات متعددة الأطراف مع رؤساء مجموعات التفاوض ورؤساء الوفود حول تقييم نتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، إجماع الإمارات العربية المتحدة والمضي قدماً، ملخص الرئيسين، 21 شباط / فبراير 2024، تم الوصول إليه عبر الإنترنت على: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Co-Chairs_Summary_of_21_Feb_2024_HoDs.pdf..

74. تدعو عملية التقييم الأطراف إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق ثلاثة أضعاف قدرة الطاقة المتجددة ومضاعفة التحسينات في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030 على نطاق عالمي. تشمل القائمة أيضاً تسريع الجهود نحو التخفيض التدريجي لطاقة الفحم دون هوادة، والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة، وغيرها من التدابير التي تدفع الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، مع استمرار البلدان المتقدمة في أخذ زمام المبادرة. تُشجع الأطراف على المدى القصير على التقدم بأهداف طموحة لخفض الانبعاثات على مستوى الاقتصاد بأكمله، تغطي جميع غازات الاحتباس الحراري والقطاعات والفئات وتتماشى مع حد 1.5 درجة مئوية في جولتها القادمة من خطط العمل المناخية (المعروفة باسم المساهمات المحددة وطنياً) بحلول عام 2025. يعتبر التقييم العالمي النتيجة المركزية لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين – لأنه يحتوي على كل عنصر كان قيد التفاوض ويمكن الآن استخدامه من قبل البلدان لوضع خطط عمل أقوى للمناخ بحلول عام 2025.

75. **تشغيل صندوق الخسائر والأضرار:** توصلت الأطراف في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى اتفاق بشأن تشغيل صندوق الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل. يسجل القرار أنه تم بالفعل التعهد بمبلغ 792 مليون دولار أمريكي له.[26] وافق مؤتمر الأطراف واجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس على جملة أمور منها: الأداة الحاكمة للصندوق على النحو الوارد في ملحق القرار، وقرر أن تتولى خدمة الصندوق أمانة جديدة ومخصصة ومستقلة، وأن يديرها ويشرف عليها مجلس إدارة. قرر أن تتم الموافقة على الترتيبات مع الصندوق من قبل الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف واجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة (تشرين الثاني / نوفمبر 2024). قرر أن يمنح مجلس إدارة الصندوق الشخصية القانونية والأهلية القانونية اللازمة للاضطلاع بمهامه الأدوار والوظائف، ولا سيما الأهلية القانونية للتفاوض والإبرام والدخول في ترتيب استضافة مع البنك الدولي كأمين مؤقت ومضيف لأمانة الصندوق. دعا البنك الدولي إلى تشغيل الصندوق كصندوق وسيط مالي يستضيفه البنك الدولي لفترة مؤقتة مدتها أربع سنوات، بدءاً من دورات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس (CMA) التي يؤكد فيها مجلس الصندوق أنه يمكن استيفاء الشروط المشار إليها في القرار مع خدمة الصندوق من قبل أمانة مكرسة ومستقلة يستضيفها البنك الدولي. تحدد أداة إدارة الصندوق الملحقة من بين أمور أخرى، أن مجلس إدارة الصندوق سيطور ويدير نظاماً ديناميكياً لتخصيص الموارد يأخذ في الاعتبار في جملة من الأمور: احتياجات وأولويات البلدان النامية المعرضة للخطر بشكل خاص وحجم الآثار والضمانات ضد الإفراط في تركيز الدعم، وأفضل المعلومات المتاحة وتقديرات التكلفة والحد الأدنى من النسبة المئوية للتخصيص لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

76. **الهدف العالمي للتكيف (GGA):** بموجب القرار 2/مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس. 5، قرر المفاوضون اختتام برنامج عمل غلاسكو- شرم الشيخ لمدة عامين واعتمدوا إطار عمل الهدف العالمي للتكيف.[27] يوافق القرار على أن الغرض من إطار عمل الهدف العالمي للتكيف هو توجيه إنجاز الهدف

[26] القرار 5/مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس 5، المرجع نفسه، ص ص 34-51.
[27] القرار 2/مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس 5، المرجع نفسه، ص ص 22-28.

العالمي للتكيف واستعراض التقدم العام في تحقيقه بهدف الحد من الآثار السلبية المتزايدة والمخاطر ومواطن الضعف المرتبطة بتغير المناخ، وكذلك لتعزيز إجراءات التكيف والدعم. يوافق القرار كذلك على أنه ينبغي لإطار الهدف العالمي للتكيف أن يوجه ويعزز الجهود المبذولة بشأن التكيف التحويلي والتدريجي طويل الأجل نحو الحد من القابلية للتأثر وتعزيز القدرة على التكيف والمرونة، وأن يكون شاملاً من حيث نُهج التكيف، وأن يأخذ في الاعتبار أفضل العلوم المتاحة ووجهات النظر العالمية وقيم الشعوب الأصلية. يحث الأطراف ويدعو أصحاب المصلحة من غير الأطراف إلى زيادة الطموح وتعزيز إجراءات التكيف والدعم من أجل حث التحرك السريع على نطاق واسع وعلى جميع المستويات من المحلي إلى العالمي بما يتماشى مع الأطر العالمية الأخرى. يقر القرار بأهمية تمويل التكيف والحاجة إلى تسريع الجهود وجعلها عملية ميسرة ومبسطة. يحث البلدان المتقدمة على مضاعفة توفيرها الجماعي للتمويل المناخي على الأقل من أجل التكيف مع البلدان النامية. تقرر كذلك إطلاق برنامج عمل مدته سنتان بشأن مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

د. نحو مؤتمر باكو للتغير المناخي 2024 (11-22 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، باكو، أذربيجان)

77. سيعقد المؤتمر السنوي لتغير المناخ (الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف والدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في اتفاقية كيوتو والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس) في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2024 في باكو بأذربيجان كانت هناك حاجة للبناء على زخم الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وترجمة إجماع الإمارات العربية المتحدة والقرارات الأخرى إلى إجراءات ملموسة وتنفيذها. يُنظر إلى مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ (NCQG) على أنها مسألة ذات أولوية لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين. من المتوقع أن يلبي نطاق وعناصر مجموعة المؤهلات الوطنية احتياجات البلدان النامية ويعكسها. لم يتم بعد تحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي الذي تعهدت به البلدان المتقدمة الأطراف في عام 2010 في كانكون. يُنظر إلى أن هناك حاجة ملحة لزيادة تمويل التكيف بشكل كبير والحاجة إلى الانتهاء في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف من طرائق حوار الإمارات العربية المتحدة المتعلق بالتمويل بشأن تنفيذ نتائج التقييم العالمي. علاوة على ذلك فإن القضايا المتعلقة بالتشغيل الكامل لصندوق الخسائر والأضرار من خلال انتخاب مجلس الإدارة وعقد اجتماعه الأول ذات أهمية كبيرة. [28]

78. أكدت بيليم في البرازيل أنها مضيفة الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف. إطلاق "خارطة الطريق للمهمة 1.5" بتوجيه من رؤساء الدورات 28 و29 و30 لمؤتمر الأطراف (" الترويكا "). من المأمول أن تكون الترويكا بمثابة إعطاء الزخم السياسي المطلوب لنظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ نحو طموح أعلى وتنفيذ

[28] ملخص الرؤساء المشاركين، الملاحظة 24.

ملموس في مؤتمر الأطراف 29 و30.[29] يؤمل كذلك أن تعمل الترويكا على إضفاء السرعة والاستقرار في عملية مؤتمر الأطراف.

هـ. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها

79. تشكل قضية تغير المناخ تهديداً خطيراً لبقاء البشرية، وتؤثر بشكل خاص على أضعف الشعوب والأمم. يتحمل بذلك الجيل الحالي مسؤولية العمل من أجل مستقبل مستدام حيث لا يمكن لأولئك "الذين يأتون بعدنا البقاء على قيد الحياة فحسب، بل الازدهار أيضاً."[30] حقق النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة، كما يتضح من نتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في دبي. يحدد إجماع الإمارات العربية المتحدة الذي يتضمن التزاماً من جميع الأطراف بالتحول بعيداً عن الوقود الأحفوري، أهدافاً محددة زمنياً لتوسيع الطاقة المتجددة وإنهاء إزالة الأحراج ومضاعفة قدرة الطاقة بحلول عام 2030. يمثل هذا خطوة حاسمة نحو مواءمة الجهود العالمية مع هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

80. يتضمن إجماع الإمارات العربية المتحدة إشارة غير مسبوقة إلى الانتقال من جميع أنواع الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة بطريقة منظمة ومنصفة عادلة لتمكين العالم من الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 بما يتماشى مع العلم. من المأمول أن يؤدي الزخم السياسي الذي تم بناؤه في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى تحقيق طموحات وأهداف أعلى في الدورة التاسعة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف وأن تمضي الأطراف في نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ قدماً في قضايا تمويل المناخ والخسائر والأضرار والتكيف والتخفيف والانتقال العادل والتكنولوجيا والتفعيل الكامل للصكوك بموجب المادة 6 من اتفاق باريس واختتام العمل المتميز المتعلق بالمادتين 6.2 و6.4 والشفافية وإشراك أصحاب المصلحة.

81. تفعيل صندوق الخسائر والأضرار علاوة على ذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف هو نتيجة تاريخية، حيث يوفر الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للبلدان النامية الضعيفة التي تواجه الآثار المدمرة لتغير المناخ. تثني الأمانة على قرار استضافة البنك الدولي للصندوق والتعهدات التي قدمتها مختلف البلدان للمساهمة في رسملته الأولية. من الضروري للمضي قدماً ضمان أن يحافظ مجلس إدارة الصندوق وأمانته على الاستقلال والنزاهة وأن يتم تخصيص الموارد بشكل عادل، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

[29] المرجع نفسه.
[30] الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف: إجماع الإمارات العربية المتحدة، يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت: https://cop28.com› إجماع الإمارات العربية المتحدة

82. أبرز التقييم العالمي الأول بموجب اتفاق باريس الحاجة الملحة لتعزيز العمل المناخي عبر التخفيف والتكيف والتمويل للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية في متناول اليد. تحث الأمانة الدول الأعضاء في آلكو على تقديم أهداف طموحة لخفض الانبعاثات على مستوى الاقتصاد في جولتها القادمة من المساهمات المحددة وطنياً بحلول عام 2025 بما يتماشى مع حد 1.5 درجة مئوية. يجب على البلدان المتقدمة أيضاً الوفاء بالتزاماتها بموجب نظام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ من خلال أخذ زمام المبادرة في خفض الانبعاثات وتوفير التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية.

83. ينبغي مع استمرار المفاوضات نحو الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في باكو بأذربيجان أن يكون التوصل إلى اتفاق بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ الذي يعكس احتياجات وأولويات البلدان النامية أولوية قصوى. تؤكد الأمانة على أهمية تعبئة الموارد العالمية بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا والخبرات، لمواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

84. يُظهر تشكيل ترويكا لرئاسة مؤتمر الأطراف (الإمارات العربية المتحدة وأذربيجان والبرازيل) وإطلاق "خارطة الطريق إلى المهمة 1.5 درجة مئوية" التزاماً برفع الطموح وتعزيز التعاون الدولي. تشجع الأمانة الدول الأعضاء في آلكو على المشاركة بنشاط في الاجتماعات السياسية رفيعة المستوى التي تنظمها الترويكا لتقييم الحواجز التي تحول دون تطوير المساهمات المحددة وطنياً ومناقشة الدعم اللازم لضمان انتقال عادل يتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية.

85. يمر النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ بمنعطف حرج. توفر نتائج الدورة الثامنة-والعشرين لمؤتمر الأطراف والزخم الذي ولدته اللجنة الثلاثية لرئاسة مؤتمر الأطراف فرصة فريدة لتسريع العمل المناخي وضمان نظام حوكمة عالمي للمناخ عادل ومنصف وفعال. تحث الأمانة الدول الأعضاء في آلكو على المشاركة بنشاط في المفاوضات الجارية والدفاع عن مصالحها المشتركة والمساهمة في الجهد الجماعي لمعالجة التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ.

86. تثني الأمانة أخيراً على مبادرة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية (ICJ) بشأن التزامات الدول بحماية النظام المناخي. على الرغم من أن هذا الرأي غير ملزم قانوناً، إلا أنه يمكن أن يوفر إرشادات قيمة حول تفسير وتطبيق القانون الدولي في سياق تغير المناخ.

87. أعدت الأمانة مشروع قرار لتنظر فيه الدول الأعضاء من أجل توفير التوجيه وتيسير العمل الجاري للمنظمة بشأن هذا الموضوع، وربما تعتمده خلال الدورة السنوية. (الملحق 2)

الملحق الأول

التطورات الأخيرة في القانون الدولي بشأن تغير المناخ

مذكرة توضيحية لبند جدول الأعمال الفرعي الإضافي
في إطار بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة"
الذي اقترحته تايلند

لمحة عامة

1. إن تغير المناخ يشكل تحدياً عالمياً ملحاً يتطلب جهداً دولياً جماعياً. يحذر أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "تغير المناخ 2023: تقرير تجميعي" من أن هذا العقد بالغ الأهمية للعمل المناخي مع تزايد انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي والأضرار السلبية الواسعة النطاق التي تؤثر على الناس والدول في جميع أنحاء العالم. تلجأ الدول كجزء من هذا الجهد لمعالجة تغير المناخ إلى المحاكم الدولية لتوضيح الالتزامات القانونية الدولية.

2. تناقش المحاكم الدولية في هذا العام قضايا هامة تتعلق بتغير المناخ. أصدرت المحكمة الدولية لقانون البحار في أيار / مايو 2024 رأياً استشارياً بناءً على طلب لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي (COSIS) بشأن تغير المناخ والقانون الدولي، والذي أوضح التزامات الدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. طلبت كولومبيا وتشيلي على نحو مماثل من محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) توضيح الالتزامات القانونية للدولة فيما يتعلق بمعالجة تغير المناخ في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. تنظر أخيراً محكمة العدل الدولية حالياً في طلب للحصول على رأي استشاري من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ*.

3. تواجه آسيا وأفريقيا، وهما اثنتان من أكثر القارات اكتظاظاً بالسكان وتنوعاً، تحديات كبيرة وفريدة من نوعها فيما يتصل بتغير المناخ. أبرز أيضاً تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن التأثيرات الضارة الكبرى الناجمة عن تغير المناخ تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات في أفريقيا وآسيا. إن المناقشة حول التطورات الأخيرة في القانون الدولي بشأن تغير المناخ بالتالي هي ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذه المناطق، لأنها شديدة التعرض لتأثيرات تغير المناخ. يمكن لهذه البلدان إضافةً لذلك أن تلعب أدواراً حاسمة في العمل المناخي العالمي. ستوفر هذه الأجندة الفرعية بالتالي فرصة لمعالجة المصالح والاحتياجات المحددة للدول الآسيوية والأفريقية ومناقشة الحلول المبتكرة وتعزيز الاستجابة العالمية الأكثر شمولاً وفعالية للمناخ.

4. يتوافق هذا الموضوع مع تفويض منظمة آلكو ومناقشتها السابقة بشأن تغير المناخ. إن مكافحة تغير المناخ يشكل مصدر قلق مشترك للبشرية جمعاء، وبالتالي فإن تبادل الآراء والخبرات والمعلومات بشأن آثاره القانونية يتماشى مع المادة 1 (ب) من النظام الأساسي لمنظمة آلكو. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن أحد المجالين اللذين يتم

التركيز عليهما في جدول أعمال الدورة الحادية والستين بشأن البيئة والتنمية المستدامة هو تغير المناخ. من شأن المناقشة حول هذا الموضوع أن تعزز التعاون الإقليمي، وتشجع التنسيق من أجل تحقيق العدالة المناخية لصالح آسيا وأفريقيا، وتعزز نفوذ المنطقتين في المفاوضات الدولية.

قضايا مختارة للمناقشة

5. تشمل المناقشات في إطار هذا البند الفرعي من بين أمور أخرى النقاط التالية:

أ. كيف يمكن لمنظمة آلكو ودولها الأعضاء أن تلعب دوراً رائداً في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال المشاركة في طلبات الآراء الاستشارية أمام المحاكم الدولية.

ب. التحديات والنواقص الرئيسية في تنفيذ الأطر القانونية الدولية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ والاتفاقيات ذات الصلة بها، وهي بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس.

ج. العلاقة المحتملة بين القانون البيئي الدولي وقانون تغير المناخ ومجالات أخرى من القانون الدولي، بما في ذلك حماية الأشخاص في حالة الكوارث وارتفاع مستوى سطح البحر والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

د. تأثيرات تغير المناخ في آسيا وأفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالأقليات والفئات الضعيفة.

ه. استراتيجيات الحد من المخاطر وإدارتها في سياق تغير المناخ مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود والاستعداد في المجتمعات المعرضة للخطر.

و. تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (CBDR) في القانون الدولي للمناخ.

ز. دور التعاون الدولي في مكافحة تغير المناخ، بما في ذلك دور المبادرات الإقليمية.

النتائج المتوقعة:

6. من المتصور أن توفر المناقشة بشأن التطورات الأخيرة في القانون الدولي بشأن تغير المناخ منصة حيوية لمعالجة مصالح البلدان الآسيوية والأفريقية. يمكن لهذه المناقشة من خلال التركيز على نقاط الضعف الفريدة والاحتياجات التنموية والتطلعات إلى العدالة والمساواة أن تساهم في اتخاذ إجراءات مناخية عالمية أكثر فعالية وشمول. يشكل تعزيز التعاون الدولي ودعم التمويل ونقل التكنولوجيا وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة خطوات أساسية نحو تحقيق مستقبل مرن ومستدام.

****

الملحق الثاني

مشروع الأمانة العامة
AALCO/RES/DFT/62/S10
13 أيلول/سبتمبر 2024م

البيئة والتنمية المستدامة

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية في دورتها السنوية الثانية والستين،

بعد الاطلاع على وثيقة الأمانة رقم AACLO/62/BANGKOK/2024/SD/S10،

إذ تلاحظ مع التقدير البيان الاستهلالي للأمانة،

تابعت باهتمام كبير المداولات حول البند الذي يعكس آراء الدول الأعضاء بشأن بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة"،

وإذ تشعر بقلق عميق إزاء التهديد المتزايد للتلوث البلاستيكي وآثاره الضارة على البيئة وصحة الإنسان والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز خلال الدورتين الثالثة والرابعة لهيئتي التفاوض الحكوميتين الدوليتين نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي،

وإذ تؤكد على أهمية تحقيق نهج متوازن في المعاهدة المقترحة يتضمن كلاً من الالتزامات الملزمة والإجراءات الطوعية، مع مراعاة القدرات والظروف المتنوعة للدول الأعضاء،

وإذ تعترف بالحاجة إلى دعم مالي وتقني قوي لا سيما للبلدان النامية للتنفيذ الفعال لأحكام معاهدة البلاستيك المستقبلية،

وإذ تؤكد من جديد أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا حيث يتطلب إرادة سياسية قوية وتعاونا عالميا لمكافحة آثاره الضارة،

وإذ تشيد بالنتائج التاريخية لمؤتمر دبي لتغير المناخ (الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الاطراف) بما في ذلك إجماع الإمارات العربية المتحدة وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار واختتام التقييم العالمي الأول بموجب اتفاقية باريس،

وإذ تؤكد على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد حول تمويل المناخ في المؤتمر المقبل لتغير المناخ الذي سيعقد في باكو (الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الاطراف) الذي يعكس احتياجات وأولويات البلدان النامية،

1. **تشجع** الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المفاوضات الجارية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي والدعوة إلى وضع إطار عالمي متوازن وفعال ومنصف؛

2. **توجه** الأمانة العامة إلى مواصلة متابعة التقدم الذي تحرزه هيئة التفاوض الحكومية الدولية وتقديم آخر المستجدات إلى الدول الأعضاء بشأن التطورات الرئيسية وفرص المشاركة.

3. **تشجع** الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المفاوضات في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في باكو، أذربيجان.

4. **توجه الأمانة** العامة إلى مواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقات البيئية الدولية الأخرى ذات الصلة؛ و

5. **تقرر** إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية عند الاقتضاء.